

# السياسات الأمريكية والصينية في إفريقيا .. طبيعة الأدوار وواقع التنافس

د. راوية توفيق

مدرس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

وعلاقات الانتفاع. ويعرض القسم الثاني للاستراتيجية الأمريكية الجديدة في إفريقيا ومدى اتفاقها واختلافها عن ملامح وأبعاد السياسة الأمريكية في القارة منذ انتهاء الحرب الباردة. أما القسم الثالث، فيناقش النفوذ الاقتصادي والسياسي المتنامي للصين في إفريقيا. ويحلل القسم الرابع تفاعل السياستين الأمريكية والصينية في القارة لتقييم الحقائق والمبالغ المتعلّقة بتنافس القوتين في الدول الإفريقية، فيما يركز القسم الخامس والأخير على رد الفعل الإفريقي الجماعي والفردى على هذه السياسات، وفي النهاية تلخص الخاتمة نتائج الدراسة.

## أولاً- القوى الدولية والقارة الإفريقية بين التبعية والانتفاع:

خلال العقد الأخير، تنامي الوجود السياسي والاقتصادي للعديد من القوى في القارة الإفريقية، بحيث لم تعد الساحة الإفريقية مقتصرة على القوى التقليدية والاستعمارية السابقة، وإنما اتسعت لتشمل قوى صاعدة أخرى، على رأسها الصين. وقد جاء هذا التنامي على خلفية تحولات اقتصادية وسياسية مهمة شهدتها إفريقيا. فقد تحولت النظرة إلى القارة من كونها قارة الصراعات والفقر والأنظمة التسلطية، أو "القارة الميئوس منها"، على حد تعبير مجلة الإيكونوميست البريطانية في أحد أعدادها عام ٢٠٠٠ (١)، إلى القارة الصاعدة، التي تملك العديد من الفرص، على حد وصف المجلة ذاتها عام ٢٠١١. وقامت هذه السردية الجديدة على عدة حقائق، أهمها أن بعض دول القارة أصبحت من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم. ولا يعود ذلك إلى ارتفاع أسعار المواد الخام، التي تصدرها هذه الدول إلى السوق العالمية فحسب، وإنما أيضاً إلى تمكّنها من تحسين بيئة الاستثمار، ومن ثم جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، ودعم دور القطاع الخاص. وبناءً على هذه التطورات، اتسعت قاعدة الطبقة الوسطى في العديد من الدول الإفريقية، بما يعنى توسيع قاعدة المستهلكين (٢).

بصفة عامة، تباينت الرؤى حيال هذه التطورات وما صاحبها من تنامي وتنوع للعلاقات الخارجية لدول القارة الإفريقية. فقد عدّها بعض المتخصصين والمتابعين بمنزلة "تكاليف استعماري جديد" على القارة الإفريقية يتشابه مع التكاليف الذي شهدته

في الثالث عشر من ديسمبر ٢٠١٨، أعلن جون بولتون، مستشار الأمن القومي الأمريكي، استراتيجية الإدارة الأمريكية الجديدة تجاه إفريقيا. وقد بدأ واضحاً أن هذه الاستراتيجية تقوم على مواجهة النفوذ الاقتصادي والسياسي المتنامي لقوى دولية أخرى تراها الولايات المتحدة الأمريكية "قوى منافسة"، وعلى رأسها الصين. فقد اتهم بولتون الصين باتباع سياسة فاسدة تؤثر بالسلب في النمو الاقتصادي في القارة، وتهدد الاستقلال الاقتصادي والمالي للدول الإفريقية بإغراقها في الديون، وتعرقل فرص الاستثمار للشركات الأمريكية في القارة، وتعيق العمليات العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة لمحاربة الجماعات المتطرفة. ومن ثم رأت الاستراتيجية الجديدة أن دور الصين في القارة الإفريقية يعد تهديداً للأمن القومي الأمريكي.

تثير هذه الاستراتيجية عدة تساؤلات تحاول هذه الدراسة الإجابة عنها: فإلى أي مدى تعبر هذه الاستراتيجية عن توجهات جديدة في السياسة الأمريكية في القارة؟، وإلى أي مدى تتناقض السياسات الأمريكية والصينية في إفريقيا؟، وإذا كانت القارة الإفريقية قد تحولت بالفعل إلى ساحة لما يسميه بعض المتخصصين الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والصين، ويسميه البعض الآخر التكاليف الاستعماري الجديد، فما هو تأثير ذلك في دول القارة؟ هل تستفيد الدول الإفريقية من تعدد الفاعلين، أم أنها تخسر بفعل صراع إرادات القوى الكبرى على أراضيها؟.

وللإجابة عن هذه التساؤلات تعتمد الدراسة على الوثائق الصادرة عن المؤسسات الرسمية الأمريكية والصينية، والتي تحدد أهداف وأبعاد سياسة الدولتين في القارة الإفريقية، بالإضافة إلى التقارير، التي ترصد تطور حجم العلاقات بين الصين ودول القارة، والصادرة عن بعض مراكز الفكر والرأي الأمريكية، والتحليلات التي قدمها أبرز المتخصصين الأفارقة والغربيين عن علاقات الدولتين بالقارة. تنقسم الدراسة إلى خمسة أقسام وخاتمة. يناقش القسم الأول المنظور النظري المناسب لدراسة الدورين الأمريكي والصيني في القارة، وذلك من خلال عرض مفاهيم التبعية، والتكاليف الاستعماري الجديد،

وضعية بعض هذه الدول الإفريقية ضمن قائمة الدول الأكثر فقرا لتعبئة المساعدات الخارجية(٧).

وإن كان هذا الرأي الأخير يتفق مع مدرسة التبعية، ومفهوم الاستعمار الجديد في الإشارة إلى وجود نخب إفريقية تتعاون مع القوى الدولية لتحقيق مصالح الطرفين، فإنه يختلف عن هذه المدرسة في تأكيد أن دول القارة الإفريقية ليست مفعولا به في تفاعلاتها الدولية مع القوى التقليدية والصاعدة، وأن المتغير الأهم ليس هو بالضرورة هيكل النظام الدولي الرأسمالي، وإنما العلاقات الاجتماعية والاقتصادية بين الداخل والخارج. فعلاقات القارة الدولية، وفقا لمقولات الانتفاع المتبادل، هي في الواقع انعكاس لطبيعة الدولة الإفريقية وعلاقتها بالمجتمع. فالعلاقات الزبانية، التي تسيطر على السياسة الإفريقية في شكل شبكات للمنافع، تربط الرموز السياسية على مختلف المستويات بدوائر تستفيد منها وتؤمن بقاءها في السلطة، وهي التي تحكم أيضا علاقاتها الخارجية بإعادة إنتاج النمط ذاته مع الراعي الخارجي. في هذا الإطار، تمكنت النخب الإفريقية من احتواء ضغوط التحول إلى الليبرالية الاقتصادية والديمقراطية، التي فرضتها القوى الخارجية عليها في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي في الجيلين المتتاليين للمشروطية، بإدخال تغييرات شكلية مكنتها في العديد من الحالات من تأمين بقائها في السلطة(٨).

فيما يتعلق بتفاعل أدوار هذه القوى التقليدية والصاعدة، وعلى رأسها الولايات المتحدة والصين، في القارة الإفريقية، ثمة فرضية تقوم على تنافس هذه القوى وتناقض مصالحها. يعزز من هذه الفرضية خطاب جون بولتون السابق الإشارة إليه، كما تعززها العديد من الكتابات الصادرة عن مراكز الأبحاث الأمريكية، والتي تشير إلى فكرة أن الولايات المتحدة جاءت متأخرة في محاولة الاستفادة من الفرص التي يوفرها الصعود الإفريقي، خاصة الفرص الاقتصادية(٩)، وأن الدور الأمريكي ضروري لحد من الآثار السلبية للسياسة الصينية في إفريقيا، والتي لا تعبر اهتماما للمفدى الديمقراطية وحقوق الإنسان، تساند النظم التسلطية، ولا تلتقي بالأثار الاجتماعية والبيئية للاستثمارات الصينية(١٠).

تناقش الأقسام الأربعة القادمة مدى دقة هذه الفرضية، وحدود التناقض في السياستين الأمريكية والصينية في القارة، فضلا عن الدور الإفريقي في الاستفادة من تعدد الفاعلين الدوليين. ويشير التحليل في هذه المحاور إلى أن علاقات دول القارة بالقوى الدولية، كما تنعكس في علاقاتها بالقطبين الأمريكي والصيني، من الصعب اختزالها في مقولة الاستعمار الجديد، التي تحقق فيه القوى الكبرى مصالحها على حساب الدول الإفريقية. فقد تمكنت بعض الدول من الاستفادة من تعدد الفاعلين في القارة للحصول على شروط أفضل لعلاقاتها وصفقاتها الاقتصادية مع هذه القوى، كما تمكنت بعض الشركات من الاستفادة من نقل التكنولوجيا الجديدة، وإن كان ذلك بشكل محدود. وفي حالات أخرى، تدخلت منظمات المجتمع المدني لضمان شروط أفضل للعمالة، وتأثيرات اجتماعية سلبية أقل للمشروعات التي تنفذها الشركات الدولية. كما يشير

القارة في أواخر القرن التاسع عشر، وأدى إلى تقسيمها بين القوى الاستعمارية (فرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، وبلجيكا، والبرتغال، وإسبانيا). فمعطيات هذا التكالب أساسها الصراع حول الموارد الطبيعية والبشرية للقارة الإفريقية(٣). ورغم المحاولات البازغة من بعض القوى الصاعدة للاستثمار في مجال التصنيع في إفريقيا، فإن هذه المحاولات لم تحدث تغييرا ملموسا في الهياكل الاقتصادية للدول الإفريقية، التي لا تزال تعتمد في معظمها على تصدير المواد الخام الأولية(٤).

يعيد هذا الطرح للأذهان فكرة الاستعمار الجديد كما طرحها الزعيم الغاني الراحل كوامي نكروما بعد استقلال الدول الإفريقية. ووفقا لتصوره، فإن القوى الاستعمارية قد منحت هذه الدول الاستقلال السياسي الاسمي، ولكنها حافظت عليها كدول تابعة ترتبط بعلاقات عسكرية واقتصادية بالمستعمر السابق. بعبارة أخرى، إذا كان الاستعمار المباشر لكثير من دول القارة قد انتهى في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، فإن التأثير الاقتصادي، والسياسي، والثقافي للقوى الاستعمارية ظل قويا منذ ذلك الحين، ونتج عنه استمرار تقسيم (أو بلقنة) الدول الإفريقية. ومن ثم، فإنه لا سبيل لإفريقيا للخلاص من علاقات التبعية، وفقا لنكروما، إلا الوحدة السياسية والاقتصادية(٥).

على جانب آخر، ذهب بعض الدارسين إلى تأكيد أن ما يجمع القارة الإفريقية بالقوى التقليدية والصاعدة ليست علاقات استعمارية، وإنما هي علاقات انتفاع متبادلة بين هذه القوى، ونخب محددة في دول القارة استطاعت أن تتعاون مع هذه القوى لتحقيق مصالحها. وقد تجلى هذا الرأي في طرح المفكر الفرنسي جان فرانسوا بايار Jean Francois Bayart لمفهوم الانتفاع السياسي Extraversion الذي يشير إلى قدرة النخب السياسية الإفريقية على تعبئة الموارد (السياسية والاقتصادية) الخارجية لمصلحتها(٦). وقد انطلق بايار من نقد فكرة التبعية، مؤكدا أن علاقة إفريقيا بالأقاليم الجغرافية الأخرى كافة، كانت دوما علاقات تأثير وتأثر، كما اختلفت هذه العلاقات من منطقة إلى أخرى، ومن مرحلة إلى أخرى في تاريخ القارة. وعلى مدى هذا التاريخ، تمكنت بعض الفئات الاجتماعية من نسج علاقات انتفاع متبادلة مع الخارج. ففي مرحلة تجارة الرقيق، كان يعاون القوى الأوروبية وسطاء أفارقة. وفي المرحلة الاستعمارية، اختلفت ردود الفعل الإفريقية، وتراوحت بين محاولة الاستفادة من سياسات المستعمر لتعزيز النفوذ السياسي والاقتصادي من قبل بعض الجماعات (كما فعل الصنهاجيون في مواجهة الطوارق في الشمال الإفريقي مثلا)، ومحاربة هذا الاستعمار (جماعة الباسا في الكاميرون، التي حاربت المستعمر الألماني عسكريا لتأثيره في مصالحها الاقتصادية، على سبيل المثال). وبعد الاستقلال، تمكنت النخب الإفريقية من تأمين حصولها على مساعدات مالية، ودعم سياسي خارجي. في المقابل، منحت هذه النخب امتيازات مختلفة للقوى الخارجية، فمنها من منح امتيازات لشركات هذه الدول لاستكشاف موارد الدولة الطبيعية، وعلى رأسها النفط، ومنها من سمح لها ببناء قواعد أجنبية على أراضي الدول الإفريقية، ومنها من استغل

لدول الساحل الخمس (موريتانيا، والنيجر، وتشاد، وبوركينا فاسو، ومالي) حتى تتولى بنفسها حفظ الأمن إقليمياً. كما أعلن بولتون أن الولايات المتحدة الأمريكية ستعيد تقييم دعمها للبعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ومعظمها فى القارة الإفريقية، لتوجيه الدعم للبعثات التى تقوم بدور فاعل، وتنهى دعمها للعمليات التى لا تحقق مهمتها فى تسوية النزاع، ولا تحمى المدنيين، وتوجه إنفاقها إلى قوات غير مدربة، وغير مدعومة بالآليات العسكرية المناسبة.

**يرتبط هذا البعد الأخير بالهدف الثالث للاستراتيجية الأمريكية فى إفريقيا، وهو اتباع سياسة أكثر فاعلية لتقديم المساعدات.** فى هذا الإطار، تمت الإشارة إلى أن الولايات المتحدة لن توجه مساعداتها إلا لدول رئيسية تدعم الشفافية والمساءلة، ولن تسمح لمساعداتها بأن تستغل من قبل مسئولين فاسدين يرتكبون انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، أو يستغلون هذه المساعدات للثراء الشخصى. ولتحقيق ذلك، فإن الإدارة الأمريكية ستركز بشكل أكبر على البرامج الثنائية لتعظيم سيطرة الولايات المتحدة على أوجه إنفاقها، وستحرم الدول التى تصوت ضد المصالح الأمريكية، أو تتبنى سياسات مناهضة لهذه المصالح من هذه المساعدات (١٣).

فى واقع الأمر، إن الاستراتيجية التى أعلنها "بولتون" ليست جديدة تماماً، وإن كانت قد عبرت عن السياسات السابقة بمفردات جديدة، وأعلنت عداها للقوى الدولية الأخرى، وعلى رأسها الصين، بشكل أكثر وضوحاً، وأعدت توزيع الموارد لتحقيق المصالح الأمريكية، وفقاً لتعريف الإدارة الأمريكية الجديدة. فخلال العقدين الماضيين، عززت الولايات المتحدة من وجودها العسكرى فى القارة، وتعاونها الأمنى مع دولها، بيد أن هذا الوجود لم يكن منفصلاً عن المصالح الاقتصادية. فبعد عقد من تراجع الدور الأمريكى فى القارة فى تسعينيات القرن الماضى، ونتيجة للتهديدات الأمنية المتزايدة للمصالح الأمريكية فى القارة، دشنت الولايات المتحدة عدداً من مبادرات التعاون العسكرى مع القارة الإفريقية. ففى شرق إفريقيا، أنشأت الولايات المتحدة القوة المشتركة مع دول القرن الإفريقى - Com-bined Joint Task Force-Horn of Africa، ومقرها جيبوتى، وهدفها منع التهديدات النابعة من الصومال، وكينيا، واليمن والتعامل معها، ومبادرة مكافحة الإرهاب فى شرق إفريقيا، وتضم جيبوتى، وإريتريا، وكينيا، وتنزانيا، وإثيوبيا، وأوغندا. وفى منطقة الساحل الإفريقى، أسست الولايات المتحدة مبادرة ثالثة للتعاون مع مالي، وتشاد، وموريتانيا، والنيجر (١٤).

وقد مثل تأسيس القيادة المركزية لإفريقيا AFRICOM عام ٢٠٠٧، خطوة مهمة فيما يعده البعض عسكرة للسياسة الأمريكية فى القارة، حيث تم تجميع القوات، والبرامج، والبعثات والعمليات فى قيادة واحدة، تكون مهمتها تدريب العناصر الأمنية والعسكرية الوطنية، ودعم العمليات العسكرية التى تهدف لحفظ السلام أو تقديم المساعدات الإنسانية. ووفقاً لتقارير "أفريكوم"، فقد نفذت القيادة العديد من العمليات العسكرية والمخابراتية، وبرامج التدريب المشتركة، بما فيها برامج تدريب المدنيين على

التحليل فى هذه المحاور إلى أن واقع السياسات الأمريكية والصينية فى القارة أكثر تعقيداً من مقولات التنافس الأمريكى - الصينى فى القارة الإفريقية السائدة فى الخطاب الرسمى الأمريكى، وبعض الكتابات الأكاديمية، وأن مدى تناقض هذه السياسات على المستويين الاقتصادى، والسياسى/الأمنى يختلف من قطاع إلى آخر، ومن دولة إلى أخرى.

## ثانياً- السياسة الأمريكية فى إفريقيا .. عسكرة السياسة والاقتصاد:

فى رسمه للاستراتيجية الأمريكية الجديدة فى إفريقيا، أكد بولتون أن هذه الاستراتيجية تعكس المبدأ الحاكم للسياسة الخارجية الأمريكية فى عهد الرئيس دونالد ترامب، وهو إعطاء الأولوية للمصالح الأمريكية فى الداخل والخارج. فى هذا الإطار، حدد بولتون ثلاثة أهداف مترابطة للسياسة الأمريكية فى القارة. **أول هذه الأهداف هو دفع العلاقات التجارية والاقتصادية مع دول القارة الإفريقية على أساس متكافئ، بما يحقق مصالح الشركات الأمريكية، ويحمى الأمن القومى الأمريكى فى مواجهة النفوذ الاقتصادى والسياسى المتنامى للصين وروسيا.**

فى إطار هذا الهدف، تنتقد الاستراتيجية الدور الصينى فى القارة، الذى يقوم على عقد صفقات اقتصادية ضخمة مع الدول الإفريقية، وعدم احترام القواعد البيئية والأخلاقية، التى تلتزم بها برامج المساعدات الأمريكية، وإغراق الدول الإفريقية بالديون للسيطرة على مواردها الاقتصادية. ولواجهة هذا الدور، طرح بولتون مبادرة جديدة هى مبادرة "رفاهية إفريقيا" Prosper Africa لدعم الاستثمارات الأمريكية، وتحسين مناخ الاستثمار فى القارة. كما طرح البدء فى التفاوض على المستوى الثنائى لعقد اتفاقيات تجارية جديدة مع دول القارة، خاصة مع الشركاء الأساسيين الذين يسعون إلى تحسين نمط الحكم وتعزيز الشفافية. وتزعم الاستراتيجية الجديدة أن الهدف من هذه المبادرة، ومن سياسة التعاون الاقتصادى الأمريكى مع القارة هو تحقيق الاستقلال والنمو الاقتصادى لإفريقيا، بدلاً من التبعية والسيطرة وفخ الديون الذى نصبته الصين لدولها (١١). وتضاف المبادرة الجديدة لآليات مستحدثة أخرى لدعم المصالح الاقتصادية الأمريكية فى إفريقيا، لعل أبرزها تأسيس الشركة العالمية لتمويل التنمية - International Development Finance Corporation (IDFC) التى وافق الكونجرس الأمريكى فى أوائل عام ٢٠١٨ على إنشائها. وستوفر الشركة نحو ٦٠ مليار دولار كقرروض لدعم الاستثمارات الأمريكية، بما يعزز من منافستها للشركات الصينية (١٢).

**الهدف الثانى للاستراتيجية الأمريكية الجديدة هو مكافحة الإرهاب وتسوية النزاعات المسلحة.** وفى هذا الإطار، أبرزت الاستراتيجية الدور الذى تقوم به الصين، من خلال قاعدتها العسكرية فى جيبوتى، فى التشويش على العمليات التى تنطلق من القاعدة العسكرية الأمريكية فى البلد ذاته. وقد وعدت الاستراتيجية الجديدة بدعم قدرات الدول الإفريقية لمكافحة الإرهاب، ومن ذلك استمرار دعم القوة المشتركة

الجماعات الإرهابية (١٩). عموماً، فقد تراجعت العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وإفريقيا في العقد الأخير لينخفض حجم التجارة من ١٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٨ إلى ٣٩ مليار دولار عام ٢٠١٧ (٢٠).

وكما يبدو واضحاً، فقد حرصت الولايات المتحدة، في ظل إدارة ترامب، وبشكل أكبر قبلها، على تغليف هذه المصالح الأمنية والاقتصادية بخطاب داعم لـ "منظومة القيم الأمريكية" بالتركيز على الديمقراطية والحكم الرشيد. وعلى الرغم من ذلك، فإن تطبيق هذه المبادئ ظل انتقائياً، وحرصت الولايات المتحدة على ترسيخ شراكتها مع الحلفاء الأساسيين في القارة، كإثيوبيا في منطقة القرن الإفريقي على سبيل المثال، دون ممارسة ضغوط قوية في ملفي الديمقراطية وحقوق الإنسان (٢١).

### ثالثاً- السياسة الصينية في إفريقيا .. من الاقتصاد إلى الأمن:

ليست الصين فاعلاً جديداً في إفريقيا. فقد أيدت بكن حركات التحرر الوطني في القارة في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، وكانت أحد أبرز الفاعلين في مؤتمر بانفونج عام ١٩٥٥ الذي جسّد التضامن الأفرو-آسيوي. كما لعبت الصين دوراً داعماً للدول الإفريقية بعد استقلالها، فدمعت بعض مشروعات البنية التحتية، وكان من أبرزها تنفيذ وتمويل مشروع السكك الحديدية، التي ربطت زامبيا الحبيسة، بتنزانيا، والذي كان أكبر مشروع تدعمه الصين خارج أراضيها. لكن بصفة عامة، ظلت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين وإفريقيا محدودة طوال فترة الحرب الباردة، واحتل ارتباط إفريقيا الاقتصادية بالقوى الاستعمارية السابقة المقام الأول (٢٢).

في العقدين الماضيين، شهدت العلاقات الصينية - الإفريقية طفرة هائلة. فقد مثلت جولة الرئيس الصيني السابق جيانج زيمين Jiang Zemin إلى إفريقيا عام ١٩٩٦ علامة فارقة في تاريخ العلاقات. وقد حدد زيمين خلال هذه الزيارة، خمسة مبادئ لعلاقات صينية - إفريقية جديدة، هي: الصداقة المشتركة، والسيادة المتساوية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والعلاقات التنموية، التي تحقق منافع متبادلة ومتكافئة، والتعاون الدولي (٢٣). وقد ظلت هذه المبادئ - إلى حد كبير - هي الحاكمة لعلاقات الجانبين خلال العقدين الماضيين (٢٤).

وقد عكست هذه المبادئ منظومة تختلف عن المنظومة الغربية التي تقودها الولايات المتحدة والقوى الأوروبية، التي ترفع شعارات دعم الديمقراطية، وحقوق الإنسان، حتى ولو لم تلتزم بها على المستوى العملي. ولذلك، بدا واضحاً لبعض المتخصصين أن الصين بطرحها لهذه المبادئ، في علاقتها بدول القارة الإفريقية، إنما تهدف إلى إقامة علاقات استراتيجية جديدة تتحدى بها الهيمنة الأمريكية عالمياً، وتؤمن دعماً دبلوماسياً من كتل تصويتية كبيرة تستطيع ترجيح كفتها في المنظمات الدولية تعزيراً لهذا التحدي (٢٥). وقد عزز إدراك أهمية هذا الجانب

منع وتسوية الصراعات، كما دعمت عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي (١٥).

ويكشف البيان الذي قدمته "أفريكوم" إلى الكونجرس الأمريكي، مطلع عام ٢٠١٧، عن الترابط بين الأهداف العسكرية والاقتصادية للسياسة الأمريكية في إفريقيا، والإدراك الأمريكي لتأثير سياسات القوى الأخرى، خاصة الصين، في المصالح الأمريكية في القارة قبل بداية إدارة الرئيس ترامب. وقد أوضح البيان أن القارة الإفريقية تطرح فرصاً عديدة للنمو والتعاون الاقتصادي، ولكن هذه الفرص تنافس الولايات المتحدة فيها قوى دولية أخرى، على رأسها الصين وروسيا، وأن هذه القوى تتبع سياسات تختلف عن منظومة القيم الأمريكية التي تركز على الشفافية والحكم الرشيد. وفي توصيفها لمناطق ومراكز التهديد الأمني، التي تنشط فيها الجماعات المتطرفة (الصومال، والساحل الإفريقي، وغرب إفريقيا)، حددت القيادة شراكات مع المنظمات والقوى الدولية والإقليمية لتحقيق مبدأ المشاركة في الأعباء (١٦)، وهو الذي تشدد عليه إدارة الرئيس ترامب بشكل أكثر وضوحاً.

وقد رأى بعض الباحثين أن الهدف لـ "أفريكوم" هو حماية المصالح الاقتصادية الأمريكية، خاصة النفاذ إلى النفط الإفريقي، من منافسة القوى الأخرى، وعلى رأسها الصين. يشير ذلك إلى اتساع تعريف الولايات المتحدة لمصالحها الأمنية في القارة ليشمل أيضاً أمن الطاقة الذي يرتبط برغبة الولايات المتحدة في تنويع مصادر النفط، وتقليل الاعتماد على نفط الشرق الأوسط. في هذا الإطار، برزت، في أوائل العقد الماضي، منطقة خليج غينيا الغنية بالنفط في الغرب الإفريقي كأحدى أهم دوائر السياسة الأمريكية في القارة (١٧). لذلك، لم يكن غريباً أن يشير بيان "أفريكوم" عام ٢٠١٧ إلى أهمية أمن منطقة خليج غينيا في غرب إفريقيا في السوق العالمية للنفط، وقربها من خطوط التجارة العالمية، رغم تراجع الاعتماد الأمريكي على النفط الإفريقي في العقد الأخير (١٨).

كذلك، فإن الاهتمام بأن تصب العلاقات التجارية والاقتصادية مع دول القارة في مصلحة الشركات الأمريكية، بما يدعم الأمن القومي الأمريكي، ويعكس النظام الاقتصادي الذي تمثله الولايات المتحدة، ليس جديداً، وإن كان الجديد هو محاولة إدارة الرئيس ترامب التركيز على الآليات الثنائية للتعاون لتعظيم المصالح الأمريكية. ففي طرحها لقانون الفرص والنمو الإفريقي African Growth and Opportunity Act (AGOA) عام ٢٠٠٠، والذي أعطى بعض سلع الدول الإفريقية امتيازات في النفاذ إلى السوق الأمريكية، وضعت الولايات المتحدة مجموعة من الشروط لتستفيد الدول من هذه الامتيازات. ومن أهم هذه الشروط تبني الدول الإفريقية لاقتصاد السوق الحرة، والتعددية السياسية، والتزامها بتقليص القيود على الاستثمارات والتجارة الأمريكية في إفريقيا، وعدم اشتراكها في أنشطة تهدد الأمن القومي الأمريكي، ومصالح السياسة الخارجية الأمريكية، وعدم ارتكابها لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، أو دعم أنشطة

من منطقة، بل ومن دولة، إلى أخرى في القارة الإفريقية. فإذا كان التركيز في علاقاتها مع دول، مثل أنجولا، ونيجيريا، وجنوب السودان، ينصب على التعاون الرسمي في قطاع الطاقة، خاصة النفط، فإن التعاون في مجالات صناعية أخرى في دول، مثل جنوب إفريقيا، وموزمبيق، وزامبيا، تقوده الشركات الصينية الخاصة. كما توسعت الصين في المشروعات الزراعية في إفريقيا في دول، مثل زامبيا، وزيمبابوي، وتنزانيا، دعماً لأمنها الغذائي (٣٠).

في الوقت نفسه، فإنه لا يمكن إنكار الأثر الاقتصادي السلبي للدور الصيني في إفريقيا، وأبرز ملامحه إغراق الأسواق الإفريقية بسلع صينية نافست وقضت على بعض الصناعات المحلية، بالإضافة إلى قضية الاستعانة بالعمالة الصينية في المشروعات الاستثمارية الصينية في القارة، وإن كانت نسبة العمالة المحلية في المشروعات الصينية قد ارتفعت تدريجياً في الأعوام القليلة الماضية، كما سبقت الإشارة.

على الجانب السياسي، ظل التمسك بسياسة "الصين الواحدة"، وضرورة قطع علاقات الدول الأخرى مع تايوان من ثوابت السياسة الصينية في إفريقيا. كما يمثل الوجود الصيني المتزايد في إفريقيا تجسيدا رمزياً لمكانة الصين دولياً. وقد حرصت الصين على إبراز ذلك بالاستثمار في بناء مؤسسات وطنية، فقامت ببناء وزارات جديدة للخارجية في أوغندا، وجيبوتي، ومبنى البرلمان في موزمبيق، والجابون، ومبنى الاتحاد الإفريقي الجديد في إثيوبيا. كذلك، تعطى المساعدات الصينية لإفريقيا صورة إيجابية عن الدبلوماسية التنموية للصين في العالم. فقد مثل موضوع الديون إحدى أهم قضايا الحوار الصيني - الإفريقي منذ منتدى التعاون الصيني - الإفريقي الأول عام ٢٠٠٠ في جنوب إفريقيا. وفي المنتدى الثاني عام ٢٠٠٣، ألغت الصين ديوناً بمقدار ١,٣ مليار دولار مستحقة على الدول الإفريقية (٣١).

في السنوات القليلة الماضية، جاء طرح الصين لـ"مبادرة الحزام والطريق" ليعطي دفعة جديدة للعلاقات الاقتصادية المتنامية بين القوة الصاعدة ودول القارة الإفريقية. وتتضمن المبادرة، التي طرحت منذ عام ٢٠١٣ لإحياء طريق الحرير القديم، العديد من مشروعات البنية التحتية التي تربط الصين (والقارة الآسيوية عموماً) بأوروبا عبر إفريقيا. ورغم أن منطقة الشرق الإفريقي هي المنطقة الأكثر اتصالاً بالمبادرة، فإن دولاً إفريقية أخرى في الغرب والجنوب الإفريقي أعلنت دعمها للمبادرة، ووقعت اتفاقات مع الصين للاستفادة منها. ففي المنتدى الأول للمبادرة، الذي عقد في بكين في مايو ٢٠١٧، وقعت الصين اتفاقات اقتصادية مع كينيا، وإثيوبيا، ومصر. وخلال زيارة الرئيس الصيني شي جين بينج Xi Jinping إلى السنغال في يوليو ٢٠١٨ وقع البلدان اتفاقاً للاستفادة من المبادرة. كما أن هناك العديد من المشروعات المخططة التي تشترك فيها الصين لتطوير الموانئ في الساحل الشرقي للقارة من مصوع في إريتريا إلى مابوتو في موزمبيق، وفي الساحل الغربي من داكار في السنغال إلى ليرافيل في الجابون، وكذلك مشروعات ربط الدول

سياسياً أزمة مظاهرات ساحة "تيانانمين" عام ١٩٨٩، التي وضعت الصين تحت ضغوط غربية، بعد تصديها بالقوة للمتظاهرين، وسقوط آلاف الضحايا، مما أدى إلى بحثها عن حلفاء يدعمونها في مواجهة الغرب في مثل هذه القضايا (٢٦).

على المستوى الاقتصادي، شهدت العلاقات الصينية - الإفريقية قفزات هائلة، خاصة بعد تدشين منتدى التعاون الصيني الإفريقي - الإفريقي Forum on Africa-China Cooperation (FOCAC) عام ٢٠٠٠، حيث أصبحت الصين الشريك التجاري الأول للقارة بحجم تجارة وصل إلى ١٧٠ مليار دولار عام ٢٠١٧، مقارنة بنحو ١٠ مليارات دولار عام ٢٠٠٠ (٢٧). ويأتي النفط، والحديد الخام، والنحاس على رأس الصادرات الإفريقية إلى الصين. وتستحوذ المواد الغذائية على نحو ١٠٪ من هذه الصادرات، بينما تستورد الدول الإفريقية المواد المصنعة والسلع الاستهلاكية من الصين، وتعد الأخيرة هي الممول الأكبر لمشروعات البنية التحتية الإفريقية. ومن اللافت للانتباه أنه بحلول عام ٢٠١٧، أصبح نحو ٣٠٪ من الشركات الصينية المستثمرة في إفريقيا تعمل في المجال الصناعي، وهو ما يعزز من قدرة الدول الإفريقية على التحول إلى التصنيع، وتحسين موقعها في سلاسل الإنتاج العالمية. وقد وصل عدد الشركات الصينية المستثمرة في إفريقيا إلى ما يزيد على ١٠ آلاف شركة، نحو ٩٠٪ منها شركات خاصة، ووصلت نسبة العمالة المحلية العاملة في هذه الشركات إلى ٨٩٪ من إجمالي العمالة. وتأتي الصين في المرتبة الثالثة من حيث حجم مساعداتها للقارة، وفقاً لتقديرات عام ٢٠١٧ (٢٨).

وقد عكس هذا النمو في العلاقات الاقتصادية اهتماماً صينياً بتحقيق أربعة أهداف، هي: نفاذ المنتجات والاستثمارات الصينية إلى الأسواق الإفريقية، وتأمين مصادر المواد الخام، والترويج للدبلوماسية الصينية للتنمية، وتنمية علاقات استراتيجية جديدة. فقد استلزم نمو اقتصاد الصين، وحاجتها إلى الموارد الطبيعية، خاصة النفط الذي تعد الصين أكبر مستهلك له عالمياً عام ٢٠١٧، مد جسور التواصل مع القارة الإفريقية. فبحلول عام ٢٠١٤، كانت الصين تستورد ٢٣٪ من وارداتها النفطية من إفريقيا، خاصة من أنجولا، وغينيا الاستوائية، ونيجيريا، والكونغو، وجنوب السودان. وقد استثمرت الشركة الوطنية للنفط China National Petroleum Corporation (CNPC) في العديد من هذه الدول، واستخدمت الصين وسائل متعددة لتدعيم علاقاتها بها، على رأسها المساعدات المالية، وبناء مشروعات البنية التحتية، وعقد صفقات بيع الأسلحة (٢٩).

ورغم أن الشركات الصينية قد بدأت استثماراتها في القارة بدعم من الحكومة الصينية، فإنها أصبحت تمثل فاعلاً مستقلاً له أجدته الخاصة، رغم استمرار اعتماد بعضها على الدعم المالي من بنك التصدير والاستيراد الصيني - China Export-Import Bank (EXIM). ويتخذ بعض المحللين من ذلك أساساً للدفع بأن السياسة الصينية تجاه إفريقيا ليست سياسة واحدة متماسكة، وإنما تعبر عن توجهات مختلفة للجهات الحكومية المتعددة، وللشركات التي لا تعمل بالضرورة وفقاً لتوجهات الدولة. كذلك، فإن مصالح الصين وسياساتها تختلف

الغربية عامة، والأمريكية خاصة، ومشروعات بحثية ضخمة لذلك، لعل من أبرزها المرصد الذي دشنته جامعة "جونز هوبكنز" الأمريكية حول الصين وإفريقيا (٣٤). على الجانب الآخر، اعترفت بعض المصادر، ومنها مجلة الإيكونوميست، التي اعتادت انتقاد التوسع الاقتصادي الصيني في إفريقيا في الماضي، بالتغير في طبيعة الدور الصيني في القارة من التركيز على الحصول على المواد الخام إلى الاهتمام بتوفير الفرص وتنويع مجالات الاستثمار.

ويستدعي ذلك وضع التوسع الصيني في إفريقيا في إطاره الأوسع المتعلق بالصعود الصيني عالميا من ناحية، وتحليل مدى التناقض الفعلي في المصالح والسياسات الصينية والغربية، خاصة الأمريكية، في القارة من ناحية أخرى. كما يثير التساؤل حول مدى الفاعلية والتأثير الإفريقيين في تشكيل هذه السياسات، و/أو الاستفادة. في هذا الإطار، يمكن إلقاء الضوء على عدد من المعطيات في المجالين السياسي/الأمني والاقتصادي. فبصفة عامة، هناك بالفعل اختلاف في نمط السياستين الأمريكية والصينية في القارة الإفريقية، وتطور نوعي في هذه السياسات على مدى العقد الأخير. فوفقا للمتابعين، تبدو السياسة الصينية أكثر براجماتية واعتمادا على الأدوات الاقتصادية من مشروعات البنية التحتية، والمساعدات، والتجارة، وإن كانت بدأت في التدخل الدبلوماسي والعسكري في السنوات القليلة الماضية، حماية لهذا الوجود الاقتصادي، وتدعيما لدورها العالمي كمنافس للقطب الأمريكي. أما الولايات المتحدة، فإن تركيزها على الأدوات العسكرية جعل من القارة الإفريقية مسرحا للعمليات الأمريكية، وأحيانا لحروب الوكالة التي تعيد إنتاج سياسات الحرب الباردة، وإن كان ذلك لا ينفصل عن مصالحها الاقتصادية. كما أن الولايات المتحدة غالبا ما تركز على دعم البناء المؤسسي للدول الإفريقية، سواء بناء مؤسساتها العسكرية، أو السياسية، أو بناء قواعد ومؤسسات المساءلة، خاصة في الدول التي تراها الولايات المتحدة دولا هشة، وهو ما يقابل أحيانا بالمقاومة من بعض الدول الإفريقية التي ترى ذلك أساسا لعلاقات غير متكافئة بين الجانبين (٣٥).

في بعض الأحيان، نتج عن هذا الاختلاف بين السياستين مواجهة غير مباشرة في مناطق الصراعات. ففي الحرب الأهلية الدائرة في دولة جنوب السودان الوليدة بين الرئيس سيلفا كير، ونائبه ريك مشار، تشير بعض التحليلات إلى دعم صيني عسكري وسياسي للرئيس سيلفا كير لاستمرار النفاذ الصيني لنفط جنوب السودان مقابل دعم أمريكي لمشار، أو - على الأقل - ضغط أمريكي على الرئيس للقبول بمشاركة المتمردين في الحكم. وتنبع أهمية هذا المثال من أن جنوب السودان قد حظي بدعم سياسي واقتصادي أمريكي كبير قبل وبعد استقلاله، ثم جنت الصين نتائج هذا الدعم بالاستفادة من نفط جنوب السودان. كذلك، فإن الولايات المتحدة راهنت على تقديم الدولة الناشئة كنموذج للاستقرار والحكم الرشيد وحليف قوى في مواجهة نظام البشير، الخاضع حتى أكتوبر ٢٠١٧ لعقوبات أمريكية. في الإطار نفسه، سعت الصين إلى توسيع صلاحيات

الإفريقية بخطوط السكك الحديدية، ومشروعات لتطوير البنية التحتية الرقمية. وقد نظر بعض المتخصصين إلى المبادرة بحسبانها تأسيسا لنظام عالمي جديد تقوده الصين، وتتحدى به الولايات المتحدة وتوجهاتها الحمائية المتزايدة (٣٦).

وقد انتقلت الصين من النشاط الاقتصادي إلى الوجود والتعاون العسكري لحماية مصالحها الاقتصادية، وحماية المواطنين الصينيين المقيمين في القارة. وتعد الصين ثاني أكبر مساهم في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، ومعظمها في إفريقيا، كما أسهمت قواتها في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في مالي، والكونغو الديمقراطية، وجنوب السودان. وقد بادرت الصين عام ٢٠١٥ بإنشاء صندوق للسلام والتنمية تديره الأمانة العامة للأمم المتحدة، وفرت من خلاله ملايين الدولارات في برامج لتدريب قوات الشرطة والجيش في عدد من الدول الإفريقية على مهام حفظ السلام. على مستوى آخر، توفر الصين دعما ماليا لأجهزة ومبادرات السلم والأمن التابعة للاتحاد الإفريقي، ومنها القوة الإفريقية الجاهزة، ومبادرة "إسكات البنادق". على المستوى الثنائي، تقدم الصين مساعدات عسكرية لعدة دول تربطها بها مصالح اقتصادية، منها أنجولا، والكونغو الديمقراطية، وزيمبابوي، بالإضافة إلى صادرات الأسلحة الصينية لأكثر من عشرين دولة إفريقية.

وقد جاءت الخطوة الأهم في تعزيز الوجود العسكري الصيني في إفريقيا بإنشاء أول قاعدة عسكرية للصين خارج أراضيها في جيبوتي عام ٢٠١٧، حيث تحتفظ بألف جندي. وتستخدم الصين هذه القاعدة في القيام بعمليات لمحاربة القرصنة في خليج عدن، ودعم قواتها المشاركة في حفظ السلام في جنوب السودان، والتعاون العسكري مع دول القرن الإفريقي، بما في ذلك التدريبات العسكرية المشتركة، وحماية المصالح الاقتصادية الصينية على طول طريق الحرير البحري، في إطار مبادرة الحزام والطريق. وفي يونيو عام ٢٠١٨، عقدت الصين أول منتدى صيني - إفريقي للأمن والدفاع، اجتمع فيه كبار المسؤولين العسكريين من نحو خمسين دولة إفريقية مع المسؤولين العسكريين الصينيين للنقاش حول قضايا الأمن الإقليمي، والاطلاع على المعدات العسكرية الصينية المستحدثة. وقد تضمنت خطة منتدى التعاون الصيني - الإفريقي الأخير، الذي عقد عام ٢٠١٨، استحداث آليات أخرى للتعاون، منها منتدى السلم والأمن الصيني-الإفريقي، كما تضمنت الدفع بمزيد من التعاون في مجال الاستخبارات (٣٧).

#### رابعا- تفاعل السياستين الأمريكية والصينية في القارة الإفريقية .. الأبعاد وحقيقة التنافس:

تعكس المؤشرات المرصودة في القسم السابق من الدراسة صعود الدور الصيني في إفريقيا على نحو ملحوظ. ويأتي التركيز على رصد هذا الصعود وتقييم آثاره كنتيجة لاهتمام دوائر السياسة، ومراكز الفكر والإعلام الغربي بمتابعة التحركات الصينية في إفريقيا وخارجها، ومدى تأثيرها في المصالح الغربية بشكل عام، والأمريكية بشكل خاص. فقد تفرغ مئات الباحثين الأمريكيين والأوروبيين لهذه المتابعة، وخصصت الجامعات

وإذا كانت الصين هي المستثمر الأكبر في مجال البنية التحتية، فإن ذلك لا ينطبق على قطاعات أخرى. ففي مجال النفط، على سبيل المثال، تكاد تكون الشركات الصينية "لاعبا ثانويا" اتجه للشراكة، أو الاستحواذ على، بعض أسهم الفروع الإفريقية لشركات النفط الغربية، بما يعنى عدم سيطرتها الكاملة على استثمارات هذا القطاع الذى لا يزال يحتفظ بتنوع كبير فى خريطة المستثمرين فيه. وقد ارتبط ذلك أحيانا بالقيود التى وضعتها الحكومات فى بعض هذه الدول أمام توسع الشركات الصينية، وهو ما يشير إلى فاعلية الدور الإفريقي الذى ستم مناقشته لاحقا. ففي نيجيريا، اتجهت الشركات الصينية للشراكة مع شركة توتال الفرنسية فى بعض المشروعات، ومع أداكس السويسرية فى مشروعات أخرى. وفى أنجولا، ورغم نجاح الشراكة بين شركة النفط الحكومية الأنجولية، Sonangol وشركة سينوبيك الصينية Sinopec عام ٢٠٠٤-٢٠٠٥، فإن الحكومة الأنجولية اختلفت مع الشركة الصينية عام ٢٠٠٧ على شروط التعاقد، وقررت إنهاء التعاقد على مشروع "سوناريف"، ومنح العقد لإحدى الشركات الأمريكية. حتى فى حالة دولة جنوب السودان، التى تستحوذ فيها الصين على نصيب أكبر من استثمارات النفط، فإن الشركات الصينية قد منيت بخسائر منذ عام ٢٠١١، نتيجة للخلافات بين السودان وجنوبه، بعد استقلال الأخيرة، على المقابل المادى لتصدير نط الجنوب عبر الشمال، ثم اندلاع الحرب الأهلية فى الجنوب، وهو ما أدى إلى تعليق تصدير النفط أكثر من مرة (٤٢).

وليس حجم وطبيعة الاستثمارات الصينية فقط اللذان يحتاجان إلى إعادة تقييم، وإنما تقييم حجم وتأثير الديون أيضا، حيث تروج العديد من المصادر الغربية، على وجه العموم، والأمريكية، على وجه الخصوص، ومنها الاستراتيجية التى أعلنها بولتون، لخطر الديون المتركمة على الدول الإفريقية لمصلحة الصين، والتى تندر، وفقا لهذه المصادر، باستحواذ الصين على الموارد والشركات الإفريقية، حال عدم تمكن الدول الإفريقية من الوفاء بتسديد هذه الديون. وقد فندت بعض المصادر الأكاديمية هذه المزاعم، التى تقوم أحيانا على المبالغة فى حجم الديون. فقد فندت جامعة "جونز هوبكنز"، على سبيل المثال، المزاعم الأمريكية بحجم الديون التى اقترضتها جيبوتى من الصين، مؤكدة أن هذه الديون لم تتعد ملياري دولار (٤٣). وفيما يتعلق بالدفع الغربى بأن القروض الصينية توجه إلى النظم الديكتاتورية، فذلك مردود عليه بأن النظم الغربية قد طبقت معايير مزدوجة لمنح قروضها ومساعداتها، ومن ثم لم تلتزم فى كل الأحوال بمعايير الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان (٤٤). ولا يعنى ذلك أنه لا توجد مخاطر مرتبطة بالديون الصينية، خاصة فى الدول الصغيرة، التى لا تتمتع بموارد طبيعية تمكنها من سداد هذه الديون. ولكن تأثير هذه الديون يتوقف على قدرة الحكومات الإفريقية على تنفيذ مشروعات ذات جدوى اقتصادية عالية تسهم فى زيادة موارد الدولة، وجذب المزيد من الاستثمارات، وفى نقل التكنولوجيا إلى هذه الدول، وتدعيم قدرة العمالة الوطنية فيها على إدارة هذا المشروع على المدى الطويل (٤٥).

بعثة الأمم المتحدة فى جنوب السودان لتشمل حماية المدنيين العاملين فى شركات النفط التى تمتلكها الصين. وبذلك، أصبحت بعثات الأمم المتحدة، التى تسهم الولايات المتحدة بالنسبة الكبرى فى تمويلها، حامية للمصالح الصينية (٣٦).

لذلك، لم يكن غريبا أن يشير جون بولتون إلى جنوب السودان بشكل خاص عند إعلان استراتيجية الولايات المتحدة الجديدة فى إفريقيا، معربا عن أن الولايات المتحدة ستعيد تقييم مساعداتها لوجيا للتأكد من أن هذه المساعدات لن تطيل من أمد الصراع، ولن تستخدم من قبل حكومة جنوب السودان التى يقودها القادة الفاسدون أنفسهم الذين يرتكبون جرائم تسهم فى زيادة معاناة شعوبهم (٣٧). وإن كان بولتون قد حرص على صبغ السياسة الأمريكية بصبغة إنسانية تدعى الاهتمام بمعاناة شعب جنوب السودان، فإن خطابه يشير إلى خيبة أمل الإدارة الأمريكية من سياسة سلفا كير، ومن العائد الذى حصلت عليه الولايات المتحدة من دعم الدولة الوليدة، مقابل ما حصلت عليه الصين. ويتخذ المؤرخ الأمريكى نيك تيرس من هذا المثال أساسا للقول إن حربا أمريكية جديدة تدور فى القارة بين القطبين الأمريكى والصينى، وبالآثار المدمرة نفسها التى توجب الصراعات وتفاقم آثارها (٣٨).

فيما يتعلق بالوجود الاقتصادى الأمريكى والصينى فى القارة الإفريقية، ورغم تضاعف حجم العلاقات الاقتصادية بين الصين وإفريقيا فى العقدين الماضيين، فإن حجم التجارة والاستثمارات الصينية فى إفريقيا لا يمثلان سوى نسبة ضئيلة من تجارة واستثمارات الصين فى الخارج. فتجارة الصين مع إفريقيا تمثل ما لا يزيد على ٦٪ من تجارتها العالمية. ورغم أن هذه التجارة والاستثمارات لها تأثير كبير فى الاقتصادات الإفريقية، نظرا لحجمها المطلق، إلا أن هذا التأثير يتوقف على حجم الاقتصاد، وهياكل ومؤسسات الحكم والإدارة فى الدول الإفريقية المستقبلية للاستثمارات والواردات الصينية. فى هذا الإطار، يلاحظ، عموما، أن الدول الإفريقية التى تمكنت من تنوع اقتصادها، وتطوير أطرها المؤسسية المنظمة لعلاقاتها الاقتصادية مع الخارج هى الأكثر قدرة على التفاوض مع الصين وغيرها.

ورغم أن التكلفة المنخفضة للعمالة الصينية، والدعم المالى الذى تقدمه الحكومة الصينية لشركاتها قد أسهما بالفعل فى إعطاء هذه الشركات فرصا أكبر للحصول على صفقات فى الدول الإفريقية فى مواجهة الشركات الغربية عموما، والأمريكية خصوصا، بل والاستفادة أحيانا مما تقدمه الأخيرة من فرص اقتصادية للمقارة الإفريقية (٣٩)، فإن الصين ليست المستثمر الأكبر فى إفريقيا فى كل المجالات، ولم تستحوذ على السوق الإفريقية فى كثير من القطاعات. ففي عام ٢٠١٥، مثلت الاستثمارات الصينية الجديدة فى القارة ٥٪ فقط من إجمالى الاستثمارات الأجنبية إلى القارة (٤٠). وقد احتفظت الولايات المتحدة، وفقا لبيانات منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بموقعها كأكبر مستثمر فى القارة الإفريقية، تليها المملكة المتحدة، ثم فرنسا، بينما جاءت الصين فى المرتبة الرابعة (٤١).

فى فترة ما بعد الحرب الباردة. كما انتفعت النخب الإفريقية من المساعدات الصينية غير المشروطة سياسيا لدعم شرعيتها و/أو سلطتها، خاصة فى تلك الدول التى خضعت لعقوبات غربية، مثل السودان وزيمبابوى، مما يتسق مع مقولات اقتراب الانتفاع المتبادل السابق الإشارة إليها. كما تنظر بعض النظم الحاكمة فى إفريقيا إلى الصين كنموذج تنموى ناجح يختلف عن "توافق واشنطن" الذى فُرض عليها منذ ثمانينيات القرن الماضى، وفى الوقت ذاته لا يهدد هذه النظم سياسيا.

وكما يؤكد كريس ألدن، فمن الخطأ تصور أن علاقات القارة بالصين لم يستفد منها سوى النخب السياسية. فقد رصدت عدة دراسات استفادة بعض الشركات المتوسطة والصغيرة فى دول، مثل موريشيوس ونيجيريا، من علاقتها بالشركات الصينية لتطوير خبرتها والتكنولوجيا التى تستخدمها، بالإضافة إلى استفادة قطاع السياحة فى دول، مثل جنوب إفريقيا، وزيمبابوى، وغيرها من المقاصد السياحية فى إفريقيا من توافد ملايين من السائحين الصينيين إليها (٤٩).

فيما يتعلق بمسألة الديون المترتبة على الاقتراض من الصين لتمويل مشروعات البنية التحتية، فقد تعاملت معها الدول الإفريقية بأدوات مختلفة، كما اختلف هذا التعامل من فترة إلى أخرى. فى هذا الإطار، تشير آخر التقارير إلى أن دولاً، مثل كينيا، وأوغندا، وتنزانيا، تعيد التفكير فى إحياء خطوط سكك الحديد التى كانت تربط هذه الدول فى العهود الاستعمارية، بدلا من الاعتماد على القروض الصينية الضخمة لإنشاء خطوط جديدة. وكانت تنزانيا قد قررت عام ٢٠١٦ الانسحاب من عقد أبرمته مع الصين لإنشاء خطوط سكة حديد تصل إلى ٢٢٠٠ كيلومتر لتتجه إلى إنشاء خطوط أقصر بتمويل أوروبى. يأتى ذلك على خلفية تقييم الجدوى الاقتصادية لبعض المشروعات التى مولتها الصين، ومنها مشروع ربط العاصمة الكينية نيروبي بميناء مومباسا، الذى لا يغطى تكلفة التشغيل منذ افتتاحه عام ٢٠١٧، ولم يتم بعد استكمالها بالخط الإقليمى الممتد إلى أوغندا الحبيسة، الذى يمكن أن يدر أرباحا إضافية، نتيجة لتأخر التمويل الصينى (٥٠). وتشير هذه الأمثلة إلى أنه علاوة على الاستفادة من تعدد الفاعلين، فإن بعض الحكومات الإفريقية تحاول التعلم من أخطائها أو أخطاء الدول المجاورة فى إدارة علاقتها مع الصين والقوى الأخرى، خاصة فى المجال الاقتصادى.

فى الإطار نفسه، استطاعت إثيوبيا، عقب وصول رئيس الوزراء الجديد، أبى أحمد، إلى السلطة عام ٢٠١٨، التفاوض مع الصين لإعادة هيكلة دينها الناجم عن تنفيذ مشروع ربط العاصمة أديس أبابا بجيبوتى، وهو ما اتخذ بعض المحللين مثالا لقدرة الدول الإفريقية، خاصة القوى الإقليمية، على التفاوض الفعال مع الصين وغيرها للحصول على شروط أفضل للعلاقات الاقتصادية (٥١). ويشير ذلك إلى أن التعامل مع الاستثمارات والمساعدات الصينية يتوقف على قدرة الدولة التفاوضية. وترتبط هذه القدرة بثقل الدولة الإقليمى، كما تعتمد على أطرها التنظيمية، وقوة المجتمع المدنى فيها، ومدى الانفتاح الديمقراطى

تعنى الحقائق السابقة عدم التسليم بما تروجه بعض الكتابات الغربية حول غياب أوروبا والولايات المتحدة عن إفريقيا، مما أحدث فراغا ملأته الصين، أو سعى الولايات المتحدة إلى اللحاق بركب الدول الأخرى التى استطاعت الاستفادة من الفرص الاقتصادية التى تتيحها القارة الإفريقية. الواقع، إذن، هو أن التنافس الاقتصادى بين القوى الغربية، خصوصا الولايات المتحدة والصين، يختلف من قطاع إلى آخر، ومن منطقة إلى أخرى، بل ومن دولة إلى أخرى. فيما يتعلق بقضايا الأمن، وفى حين يشير الخطاب الرسمى وبعض الكتابات الأكاديمية للمنافسة والصدام بين الدورين الأمريكى والصينى فى القارة، يرى آخرون أن المنافسة الأمريكية - الصينية فى إفريقيا لا تستبعد التعاون، حيث إن من مصلحة الطرفين تحقيق الاستقرار، وبالتالي فإن هناك مجالا للتشاور فيما يتعلق بقضايا الأمن والحكم فى القارة (٤٦).

### خامسا- رد الفعل الإفريقى تجاه السياسات الأمريكية والصينية فى القارة:

إن التسليم بأن إفريقيا قد أصبحت ساحة للعديد من القوى التقليدية والصاعدة لا يعنى بالضرورة غياب الفاعلية الإفريقية فى تشكيل علاقات القارة الدولية. فرغم احتمالات الصراع التى يثيرها تناقض السياستين الأمريكية والصينية فى بعض القضايا السياسية والاقتصادية، وبعض الدول والمناطق، فإن تنوع الفاعلين قد مكن الحكومات الإفريقية بصفة عامة من رفض الشروط التى تضعها الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، والمؤسسات الدولية التى تسيطر عليها، واللجوء إلى الراعى الصينى فى بعض الأحيان. ومن أبرز الأمثلة على ذلك حصول الحكومة الأنجولية على قرض بقيمة مليارى دولار من الصين عام ٢٠٠٤ لتمويل مشروعات للبنية التحتية، بعد فشلها لمدة عامين فى الحصول على قرض من صندوق النقد الدولى، نتيجة لعدم الالتزام بمعايير الشفافية فى الإنفاق (٤٧). وبالتالي، فإن صعود الصين دوليا، وتعدد الفاعلين الدوليين قد منح دول القارة الإفريقية "مساحة أكبر للمناورة فى إطار أسس جديدة لنظام عالمى بديل"، على حد قول المفكر الإفريقى هوراس كامبل. كذلك، لا يمكن تجاهل دور الصين فى تنفيذ مشروعات بنية تحتية تربط الدول الإفريقية، بعضها بعضا، وتدعم التكامل الاقتصادى بين الدول الإفريقية، وهو ما بدأ واضحا فى ربط إثيوبيا الحبيسة بخطوط سكك حديد بميناء دورالى الذى طورته الصين فى جيبوتى، وهو المجال الذى يتوقع التوسع فيه فى إطار مبادرة الحزام والطريق بتنفيذ مشروعات أخرى تربط الموانئ الكينية بالدول الحبيسة فى المنطقة (جنوب السودان، وأوغندا، ورواندا، وبوروندى)، وإعادة ترميم خط السكك الحديد القديم بين زامبيا وتنزانيا، وإن كان تنفيذ هذه المشروعات يواجه تحديات عدة، كما سيتم البيان لاحقا (٤٨).

يعنى ذلك أنه رغم تنامى النفوذ السياسى والاقتصادى للصين فى إفريقيا، فإن الدول الإفريقية لا تعد بالضرورة مفعولا به فى هذه العلاقة. فقد وفرت هذه الدول مناخا جاذبا للاستثمارات الصينية لتعوض انخفاض مساعدات التنمية الغربية

هذه القوى بالتزاماتها في هذه البرامج (٥٤). وعلى الرغم من اتفاق بعض الدارسين مع رؤية الاتحاد الإفريقي حول ضرورة وجود استراتيجية عامة تحكم علاقات الدول الإفريقية بالقوى الدولية، فإن اختلاف قدرات هذه الدول، ومصالح هذه القوى في الدول الإفريقية المختلفة يجعل من الصعوبة بمكان الوصول إلى مثل هذه الاستراتيجية.

### خاتمة:

على الرغم من أن القارة الإفريقية هي إحدى الساحات التي تحاول فيها الولايات المتحدة احتواء وتحجيم الدور الصيني المتصاعد عالمياً، وهو ما بدا واضحاً في الخطاب الرسمي الذي عكسته الاستراتيجية الأمريكية الجديدة، في ظل إدارة ترامب، فإن التحليل الذي قدمته هذه الدراسة يشير إلى أن السياستين الأمريكية والصينية في القارة لا يمكن اختزالهما في منطق الاستعمار الجديد، أو التنافس المحموم بين القوتين. فإذا كان ما يميز السياسة الصينية في إفريقيا في العقدين الماضيين هو استعداد بكين لتمويل وتنفيذ مشروعات ضخمة للبنية التحتية، فإن أنشطتها في القطاعات الأخرى تقاطعت مع المصالح الأمريكية والغربية عموماً، سلباً في بعض الأحيان، وإيجاباً في أحيان أخرى. وإذا كانت السياسة الصينية تجاه بعض مناطق الصراع، مثل الحرب الأهلية في جنوب السودان على سبيل المثال، قد تناقضت مع السياسة الأمريكية، فإن هدف الحفاظ على الاستقرار لتأمين المصالح الاقتصادية يظل هدفاً مشتركاً للقوى الدولية كافة. ويعني ذلك أن السردية العامة التي يروج لها الخطاب الأمريكي الرسمي، وتؤكدُها بعض الكتابات الغربية، عن التنافس الصيني الأمريكي/الغربي في القارة الإفريقية هي سردية تعوزها الدقة، وأن طبيعة أدوار هذه القوى ومدى توافقها يختلفان وفقاً للدول والقضايا والقطاعات. وإذا كان الخطاب الصدامي الذي تتبناه إدارة ترامب تجاه الصين قد انسحب على الاستراتيجية الجديدة التي أعلنتها الإدارة في إفريقيا، فإن توجهات هذه الاستراتيجية لا تختلف كلياً عن توجهات الإدارات السابقة خلال العقد الماضي، والتي عبرت عنها وثائق القيادة المركزية الأمريكية في إفريقيا.

في الوقت ذاته، تجاوزت العلاقات بين القوى الدولية وإفريقيا، في القرن الحادي والعشرين، الثنائية المبسطة التي تجعل من القوى الدولية مصدراً لرأس المال، ومن دول القارة مصدراً للمواد الأولية والعمالة، كما تذهب مقولات التبعية والاستعمار الجديد. في التحليل الأخير، فإن الدول الإفريقية تقع على عاتقها مسؤولية التعامل مع المعوقات السياسية والاقتصادية الهيكلية، الموروثة منذ قرون، وتأكيد فاعليتها في رسم سياسات الاستثمار والعمالة، وهو ما تحقق في بعض الحالات، كما سبقت الإشارة في الجزء الأخير من هذه الدراسة. فقد أثبتت بعض الدول قدرة على التعلم التدريجي، وعلى اكتساب مهارات تفاوضية مستفيدة من تعدد الفاعلين. كما استفادت بعض الشركات الناشئة من هؤلاء الفاعلين في دعم قدراتها، ونقل تكنولوجيا جديدة.

للنظام السياسي، بما يسمح للمجتمع المدني بالمشاركة والتأثير في صياغة القواعد المنظمة للاستثمارات الأجنبية. ففي غانا، على سبيل المثال، أدت مشاركة المجتمع المدني في متابعة بناء سد "بوي"، والنقاش مع الحكومة الغانية والشركة الصينية المنفذة للمشروع حول آثاره، إلى الحد من التأثيرات الاجتماعية السلبية لبناء السد، وضمان حقوق أفضل للعمالة الوطنية المساهمة فيه (٥٢).

ورغم أن إبراز فاعلية واستقلالية مواقف الدول الإفريقية قد يكون أكثر صعوبة على المستويين السياسي والأمني، فإن هناك بعض الأمثلة التي نجحت فيها بعض الدول الإفريقية في إبراز هذه الفاعلية، ولو على مستوى المواقف الدبلوماسية فقط. فقد رفضت العديد من الدول الإفريقية استضافة مقر القيادة المركزية الأمريكية لإفريقيا "أفريكوم" على أراضٍ إفريقية، مما دفع الولايات المتحدة إلى إقامته في "شتوتجارت". وكان لمعارضة أغلبية الدول، وحملات بعض منظمات المجتمع المدني تأثير في اتخاذ هذا القرار. كذلك، قاومت الدول الإفريقية لسنوات طويلة الضغوط الأمريكية لاتخاذ مواقف معادية لنظم كانت تعدها الولايات المتحدة نظماً مارقة تقع تحت طائلة العقوبات الأمريكية، وعلى رأسها نظام معمر القذافي في ليبيا قبل عام ٢٠٠٤، ونظام الرئيس السابق عمر البشير في السودان حتى عام ٢٠١٧، ونظام الرئيس السابق روبرت موجابي في زيمبابوي والذي تم الإطاحة به عام ٢٠١٧، وجددت الولايات المتحدة عقوبتها على خلفه إيمرسون مناناجورا. كما رفضت الدول الإفريقية بشكل واضح تدخل الناتو في ليبيا عام ٢٠١١، محاولة، عبر وساطة جنوب إفريقيا، الوصول إلى حل سلمي يعزز مبدأ "الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية" (٥٣).

ولا ينفى ذلك محدودية الخيار الإفريقي تجاه الوجود العسكري المتنامي للقوى الدولية في القارة، سواء وجود أمريكا والصين في قاعدتهما الدائمة في جيبوتي، أو استخدام الولايات المتحدة لبعض القواعد التي تطلق منها طائراتها بدون طيار في عملياتها ضد الجماعات المسلحة المتطرفة في منطقة الساحل الإفريقي. كما لا يمكن إغفال القصور الإفريقي في مجال السلم والأمن القاري، الذي يجعل بعثات حفظ السلام في مختلف أنحاء القارة معتمدة في تمويلها على القوى الكبرى، ومنها الولايات المتحدة والصين.

على المستوى الجماعي، فقد رأى الاتحاد الإفريقي في أجدته التنموية ٢٠٦٣ أن الشراكة الإفريقية مع الصين قد حققت نجاحاً ملحوظاً في مجال البنية التحتية، والاستثمارات في الموارد الطبيعية، لكنها لا تزال ضعيفة في مجال نقل التكنولوجيا، فيما رأى أن الشراكة مع الولايات المتحدة تحقق نجاحاً على المستوى الثنائي، وفي إطار المبادرات النوعية، مثل قانون الفرص. ويعترف الاتحاد بعدم وجود استراتيجية عامة تحدد مجالات محددة متخصصة ذات تأثيرات ملموسة لكل فاعل دولي في القارة، كما يعترف بضعف آليات المتابعة لتنفيذ برامج الشراكة مع القوى الدولية المختلفة، وعلى رأسها الولايات المتحدة والصين، وتقييم

- 1- Hopeless Africa, The Economist, May 11, 2000.
- 2- The Hopeful Continent: Africa Rising, The Economist, December 03, 2011.
- ٣- انظر على سبيل المثال:
  - Jeffrey Kerr-Ritchie, The New Scramble for Africa, Nature, Society and Thought, Volume 20, Issue 2, 2007, pp. 205-212; Yves Niyiragira, The “new scramble for Africa”?, Pambazuka News, February 11, 2010, , accessed March 10, 2019, <https://www.pambazuka.org/global-south/new-scramble-africa>; Lee Wengraf, China vs. the US: the new imperial scramble for Africa and global rivalries, (Belgium: Committee for the Abolition of Illegitimate Debt (CADTM), 4 June 2018), accessed March 10, 2019, <http://www.cadtm.org/China-vs-the-US-The-new-imperial-scramble-for-Africa-and-global-rivalries>
  - 4- Padraig Carmody, The New Scramble for Africa, (Cambridge: Polity, 2011).
  - 5- Kwame Nkrumah, Africa Must Unite, (New York: Frederick Praeger Publisher, 1963), pp. 173-193.
  - 6- Jean Francois Bayart, Africa in the World: a history of Extraversion, African Affairs, Volume, 99, Issue 395, 2000, pp. 217-267.
  - 7- Christopher Clapham, Africa in the International System: The politics of state survival. (Cambridge: Cambridge University Press, 1996); Caryn Peiffer, and Pierre Englebert, Extraversion, vulnerability to donors and political liberalisation in Africa. African Affairs, Volume. 111, Issue. 444, 2012, pp. 355-378.
  - 8- Ian Taylor, The International Relations of Sub-Saharan Africa, (New York: Continuum International Publishing Group), 2010.
  - 9- Mwangi Kimenyi, Introduction: Why Africa matters to the United States?, In: Top Five reasons why Africa should be a priority for the United States. (Washington D.C: Brookings, 2013), pp. 1-2.
  - 10- Yun Sun, China in Africa: implications for US. Competition and Diplomacy. In: Top Five reasons why Africa should be a priority for the United States, (Washington D.C: Brookings, 2013), pp. 6-7.
  - 11- White House, Remarks by National Security Advisor Ambassador John R. Bolton on the Trump Administration's New Africa Strategy, Delivered at Heritage Foundation, 13 December 2018, accessed March 01, 2019, <https://www.whitehouse.gov/briefings-statements/remarks-national-security-advisor-ambassador-john-r-bolton-trump-administrations-new-africa-strategy/>.
  - 12- Witney Schneidman, and Joel Wiegert, Competing in Africa: China, the European Union and the United States, Africa in Focus (Washington: Brookings Institute, 2018).
  - 13- White House, Remarks by National Security Advisor Ambassador John R. Bolton.
  - 14- Taylor, The International Relations of Sub-Saharan Africa, p.27.
- ١٥- لمزيد من التفاصيل، انظر:
  - United States Africa Command, United States Africa Command: The First Ten Years. (Stuttgart: AFRICOM, 2018).



16- United States African Command (AFRICOM), Posture Statement 2017 (Stuttgart: AFRICOM, 2017).

17- Taylor, The International Relations of Sub-Saharan Africa, pp. 29-30; Jędrzej George Frynas and Manuel Paulo, A New Scramble for African Oil? Historical, Political and business perspectives, African Affairs, Volume 106, Issue 423, 2007, pp. 236-237.

18- United States African Command, Posture Statement 2017.

ولبيان الواردات الأمريكية من النفط الإفريقي، انظر:

- United States Energy Information Administration, U.S Crude oil Imports by the country of origin, 2018, accessed March 17, 2019, [https://www.eia.gov/dnav/pet/pet\\_move\\_impcus\\_a2\\_nus\\_epc0\\_im0\\_mbbldpd\\_a.htm](https://www.eia.gov/dnav/pet/pet_move_impcus_a2_nus_epc0_im0_mbbldpd_a.htm)

19- One-Hundred Sixth Congress of the United States of America. The African Growth and Opportunity Act, (Washington: Congress of the USA, 2000).

20- Schneidman and Wiegert, Competing in Africa.

21- Taylor, The International Relations of Sub-Saharan Africa, pp. 31-32.

22- Kerr-Ritchie, The New Scramble for Africa, pp. 207-208.

23- Chris Alden, China in Africa, Survival, Volume 47, Issue 3, 2005, pp. 147-148.

24- Hany Besada, and Ben O'Bright, Maturing Sino-Africa Relations, Third World Quarterly, Volume 38, Issue 3, 2017, pp.659.

25- Alden, China in Africa, pp. 152-153.

26- Besada and O'Bright, Maturing Sino-Africa Relations, pp. 656-657.

27- Ministry of Commerce of the People's Republic of China. Statistics on China-Africa Bilateral Trade in 2017, 2017, accessed March 20, 2019, <http://english.mofcom.gov.cn/article/statistic/lanmubb/AsiaAfrica/201803/20180302719613shtml>

28- Dance of the Lions and Dragons: How are Africa and China engaging and how will this partnership evolve, New African, August/September 2017, p.27.

29- Alden, China in Africa, p.148.

30- Asteris Huliaras, The illusions of unitary players and the fallacy of geo-political rivalry: The European Union and China in Africa. The Round Table, Volume 101, Issue 5, 2012, pp. 425-434.

31- Alden, China in Africa, pp. 150-151.

32- Chris Alden, Elizabeth Sidiropoulos, and Yu-ShanWu, Where Africa fits Into China's massive Belt and Road Initiative?, The Conversation, May 28, 2017; Julia Breuer, Two Belts, One Road? The role of Africa in China's Belt and Road Initiative, (Cologne: Stiftung Asienhaus, 2017); Yunnan Chen, Silk Road to the Sahel: African ambitions in China's Belt and Road Initiative. Policy Brief.23 (Johns Hopkins University: China-Africa Research Initiative (CARI), 2018).

33- Michael Kovrig, China expands its peace and security footprint in Africa. International Crisis Group, October 24, 2018, accessed April 01, 2019, <https://www.crisisgroup.org/asia/north-east-asia/china/china-expands-its-peace-and-security-footprint-africa>

34- Johns Hopkins School of Advanced International Studies, China-Africa Research Initiative (CARI), accessed April 01, 2019, <http://www.sais-cari.org/>



- 35- Yvan Ilunga,. America and China's competition for influence in Africa. The Conversation, February 27, 2015.
- 36- Nick Turse, Tomorrow's battlefield: US proxy wars and secret ops in Africa. (Johannesburg: Afro-Middle East Centre, 2015).
- 37- White House. Remarks by National Security Advisor Ambassador John R. Bolton.
- 38- Turse, Tomorrow's battlefield.
- 39- Besada and O'Bright, Maturing Sino-Africa Relations, p.663.
- 40- Schneidman and Wiegert, Competing in Africa.
- 41- United Nations Conference on Trade and Development. World Investment Report.2018 (Geneva: UNCTAD, 2018).
- 42- Cyril Obi, China, Oil and Africa: A new perspective, Insight Turkey, Volume. 21, Issue. 1, 2019, pp. 11-23.
- 43- Deborah Brautigam, CARI revisits China, Djibouti, and the New York Times: How much debt. The China Africa Research Initiative blog, December 19, 2018, accessed April 05, 2019, <http://www.chinaafricarealstory.com/03/2017/china-djibouti-and-new-york-times-how.html>
- 44- Yongjun Zhao, What is the difference between Chinese and Western aid?, New African, August/September.2017
- 45- Chen, China in Africa, p.4.
- 46- Princeton Layman, China and the US in Africa: "A strategic competition or an opportunity for Cooperation", Washington D.C: Council on Foreign Relations, 2005.
- 47- Besada and O'Bright, Maturing Sino-Africa Relations, pp. 661-662.
- 48- Horace Campbell, China in Africa: challenging U.S global hegemony, Third World Quarterly, Volume 29, Issue 1, 2008, p..91
- 49- Alden, China in Africa, p.154.
- 50- Kenya, Tanzania, Uganda fall back on old railways as SGR funding dries up, The East Africa Monitor, July 29, 2019, accessed August 01, 2019, <https://eastafricamonitor.com/kenya-tanzania-uganda-fall-back-on-old-railways-as-sgr-funding-dries-up/?fbclid=IwAR3Crannp1XPnF9ql8caKzN-sb8XNIWYJxbbQ7htCo9Ir8OuAwJiYSozEWO>
- 51- Kurt Davis, Ethiopia could be the first African country to show China it has bargaining power, Africa Report, July 29, 2019, accessed August 01, 2019, <https://www.theafricareport.com/15757/ethiopia-could-be-the-first-african-country-to-show-china-it-has-bargaining-power/>
- 52- Kwabena Otto, Nina Ulbrich, and Prince Asafu-Adjaye, Unions can make a difference: Ghanaian workers in a Chinese Construction firm at Bui Dam site, (Ghana: Trade Union Congress, 2013).
- 53- Ronald Chipaike and Matarutse Knowledge, The Question of African agency in international relations, Cognet Social Sciences, Volume 4, Issue 1, 2018.
- 54- African Union, Agenda 2063 Framework Document, (Addis Ababa: AU, 2013).

